التحرير

سياسية اخبارية جامعة

اعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة

مشروع دستور دولة الخلافة

المادة 122 – كفالة الصغار واجب على المرأة وحقٌ لها سواء أكانت مسلمة أم غير مسلمة ما دام الصغير محتاجاً إلى هذه الكفالة. فإن استغنى عنها ينظر، فإن كانت الحاضنة والولي مسلمين خُيّر الصغير في الإقامة مع من يريد فمن يختاره له أن ينضم إليه سواء أكان الرجل أم المرأة، ولا فرق في الصغير بين أن يكون ذكراً أو أنثى. أما إن كان أحدهما غير مسلم فلا يخير بينهما بل يضم إلى المسلم منهما.

إقرأ في هذا العدد

-78 عاما على النكبة وماذا بعد؟!

-نواجه أزمة في تجديد الأجيال..هل تلجأ تونس لسواعد الأجانب بعد تهرم سكانها؟

-الدور المرسوم لدول الجوار في حرب السودان

-زمن التحولات الكبرى لحظة فارقة بين التبعية والريادة

-كيف تكون السيادة بمذكرة تفاهم مع إيطاليا تجعلنا حرس حدود؟

الأحد 21 ذو الحجة 1447هـ | الموافق لـ7 جوان 2026 م | العدد 594 | الثمن 1000 مليم | ISBN 2382-2643

كلمة العدد

خذلان مسلمي الإيغور... نذير خزي لا يغسل

لئن غاض ماء الحياء من وجوه حكام المسلمين على امتداد كامل بلاد الإسلام حين تجاوزوا حالة الحرج ممّا يجري في الأرض المباركة فلسطين وما يعانيه أهلها، إلى طور المشاركة العلنية في جريمة التنكيل بهم، على أي صورة كانت تلك المشاركة، فإنهم لم يكلفوا أنفسهم عناء أخذ موقف مما يجري لمسلمي الإيغور. فلم تحرك فيهم نكبة شعب الإيغور، الذي ابتلي لعقود متطاولة بوحشية النظام الصيني الذي لا يرى في الوجود إلا كونه مادة يخلو من كل قيمة غير القيم المادية، فرض نجدة المسلم لأخيه المسلم. ولا أيقظ فيهم إنسانيتهم، ما يتعرض إليه أهل تركستان الشرقية على أيدي طغمة الحكم الشيوعي من قمع ممنهج، فأكرموا أنفسهم بنجدة المظلوم وإغاثة الملهوف.

يبلغ النفاق منتهاه حين يشهد إنسان القرن الواحد والعشرين، وهو الذي يزعم أنه بلغ من الرقي الإنساني شأوا ينأى به عما دونته صفحات التاريخ من ظلم وانتهاك لإنسانية الإنسان، تنافس دول وحكومات على التقرب من نظام يعمد إلى اضطهاد ممنهج لأكثر من 25 مليون نسمة. تعتقل الملايين في معسكرات "إعادة التثقيف"، وتفرض برامج العمل الإجباري، والتعقيم القسري لمنع الإنجاب، كل ذلك من أجل طمس هويتهم الدينية والثقافية بإخضاعهم لبرامج تعليم قسري، لإجبارهم على التخلي عن لغتهم ومبادئهم الإسلامية.

لا يحرك إعلان النظام الصيني بشكل فجّ ووجه مكشوف أنه يستهدف دين وعقيدة هؤلاء الناس، كونهم مسلمين، وبزعم أنها إجراءات ضرورية لمكافحة الإرهاب والقضاء على الأفكار الانفصالية والدينية المتطرفة، حمية الدفاع عن دين شعوبهم، ولا نصرة من ينتمون إليهم. ولم تكن لهم الجرأة السياسية باتخاذ همجية النظام الصيني هذه، وإصرار مسلمي الإيغور على الإيمان بالله العزيز الحميد، وثباتهم على الالتزام بشرعه وأداء شعائر الإسلام وأحكامه، وتربية أبنائهم على العقيدة الإسلامية وتعاليم الإسلام وأحكامه، عاملا مركزيا في تعاملهم من هذا النظام الهمجي، وتحديد موقفهم منه على أساس هذه القضية.

ولا غرابة في أن ينهج حكام المسلمين هذا النهج مع إخوة لنا في الدين، هم أحوج ما يكونون إلى نصرتنا لهم، ودفعا لأذي تعجز عن حمله الجبال الراسيات، وهم قد أعلنوا الحرب الصريحة على الإسلام وأحكامه، فلا يرجى منهم خيرا لأحد، ولا ينتظر منهم نجدة لمن ناشدهم بالله.

سيظل هؤلاء الحكام سادرين في غيّهم، آمنين غير مكترثين إلى ما يصيب أهل الله في تركستان الشرقية، كما أمنوا ما أصاب أهل فلسطين وغزة ولم ينجدوهم، بل مكروا بهم مكر الليل والنهار، حتى أصابت لعنة غزة من خذلها، وقد غفلوا عن قوله ﷺ: » «ما من امرئ مسلم يخذل امرأ مسلما في موضع تُنتهكُ فيه حرمَتُه، ويُنتقصُ فيه من عرضِه، إلا خذلهُ الله في موطن يحبُّ فيه نصرته، وما من امرئ ينصرُ مسلماً في موضع يُنتقصُ فيه من عرضِه، ويُنتهكُ فيه من حرمتِه، إلا نصره الله في موطن يحبُّ فيه نصرته «. فلطالما أسكرتهم حياة الدعة وأيام الغفلة، وظنوا أنهم قادرون عليها، ولا دار بخلد أحدهم ما تشهدهم أيامهم اليوم، حتى باتوا على ترقب لما لا يعلمون ما سيحل بهم، ولم تعد قصورهم ولا كنوزهم تدرأ عنهم غائلة غد لا يُعلم ما يحمله لهم.

وإن لعنة خذلان المسلمين في تركستان الشرقية، أو مسلمي "الروهينغا" في إقليم أراكان، أو في كشمير، وإفريقيا الوسطى، وفي سائر بلاد الله التي تنتقص فيها من أعراضهم، ويُنتهكُ فيها من حرماتِهم، قد أصابت جميع من خذلهم وإن لم يحس بها أغلبنا. فابتلاؤنا بمثل هؤلاء الحكام الذين مكنوا أعداءنا من رقابنا وأموالنا وسائر مقدراتنا أعظم خذلان، لن يرفعه عنا إلا الإطاحة بهم واستئناف العيش بالإسلام تحت راية " لا إله إلا الله محمد رسول الله ".

تونس بين السيادة المفقودة والوصاية الأمنية الإيطالية

في مشهد لم تشهد تونس مثيلاً له منذ الاستقلال المزعوم، تتكشف يوماً بعد يوم تفاصيل صادمة عن إعادة توزيع صامتة للسيادة، حيث تتحول البلاد على مرأى ومسمع من الجميع إلى مجرد حارس حدود متقدم لحساب دول شمال المتوسط، التي تخلت بوقاحة عن أزماتها وألقت بثقلها على دولة منهكة تعاني أزمات اقتصادية واجتماعية خانقة.

الوثيقة الرسمية الصادرة عن البرلمان الإيطالي بتاريخ 26 ماي 2026 والمتكونة من 145 صفحة لم تترك مجالاً للشك: 22 عنصراً من الحرس المالي الإيطالي (Guardia di Finanza)، مزودين بالأسلحة مع تجهيزات لوجستية ومركبات ومقرات إقامة، سينتشرون على الأراضي التونسية بين تونس العاصمة وصفاقس، بميزانية تفوق 8.8 ملايين يورو. والمهمة؟ تقديم الدعم والتدريب للحرس البحري التونسي. لكن السؤال الذي يصر أصحاب القرار في تونس على تجاهله: أين السيادة في أن تأتي قوة أجنبية مسلحة لتؤدي جزءاً من مهمة حراسة حدود أوروبا؟

إنها ليست مجرد بعثة تدريب. إنها إعادة تعريف للدولة ولدورها. حيث يُراد لتونس أن تكون ثكنة حدودية لحماية إيطاليا من مهاجريها ووكالة أمنية تنفيذية لأجندة أوروبية تحوّل البحر المتوسط من فضاء للتبادل التجاري إلى ساحة لصد البشر الهاربين من الحروب والفقر وكل جرائم الاستعمار الرأسمالي.

الأرقام تتهم، والسلطة تصمت

الناشط مجدي الكرباعي الذي أكد مصادقة البرلمان الإيطالي على الوثيقة، يعلنها بصراحة: أوروبا صدرت أزمة الهجرة إلى تونس، والأرقام تؤكد ذلك. فعدد التونسيين الواصلين إلى إيطاليا تراجع بشكل كبير، ليس لأن الأزمة حلت، بل لأن أوروبا نجحت في إعادة توجيه مسارات الهجرة، فجعلت من تونس سجناً مكشوفاً لمنع الوصول إلى الضفة الأخرى، بل صارت هناك غرف خاصة في سجن المرناقية تعج بالأفارقة جنوب الصحراء. أما عمليات الإنقاذ التي كانت تنتهي في الموانئ الإيطالية، أصبحت اليوم تنتهي في الموانئ التونسية، وكأن تونس لم تعد بلداً مستقلاً بقدر ما أصبحت امتداداً أمنياً لإيطاليا.

وهذا ليس استنتاجاً عاطفياً، بل هو قراءة واقعية لمشهد تكشفه الوثائق الرسمية: تونس تتحول إلى حارس حدود بالوكالة، بلا ثمن سياسي يُذكر، وفي صمت مطبق من السلطات التي تفضل التعامل مع الملف كمسألة تقنية لا كطعنة في خاصرة السيادة.

الحمامات: طابور خامس على شاطئ المتوسط

وإذا كان الانتشار الأمني الإيطالي المباشر يمثل انهياراً للسيادة من بابها العسكري، فإن ما يجري في الحمامات يمثل اختراقاً من نوع آخر، ربما يكون أخطر على المدى البعيد.

فالجنرال الإيطالي المتقاعد أدريانو روسبوليني، يقيم بكل راحة في منتجع الحمامات، ويؤسس أول فرع لحركة "المستقبل الوطني" الإيطالية على الأراضي التونسية، (وهي حركة يمينية متطرفة يقودها الجنرال الإيطالي السابق والبرلماني الأوروبي البارز "روبرتو فاناتشي")، بل يعلن بكل وقاحة أنه لا يدفع ضرائبه لإيطاليا لأنه لا يريد تمويل سياسات لا يوافق عليها. وهو، ورفاقه من العسكريين والقضاة والمسؤولين المتقاعدين (الذين يتجاوز عددهم ستة آلاف في مدينة الحمامات وحدها فضلا عن سائر المناطق السياحية)، يستفيدون من نظام ضريبي تونسي يمنحهم امتيازات لا يحلم بها التونسيون أنفسهم.

أليس هذا تناقضاً صارخاً؟ أن نستضيف على ترابنا من يقول إنه لا يريد تمويل بلاده، بينما تنهب الدولة التونسية وتُجبر على قبول قوات أجنبية لحراسة حدودها؟ وأين هي السلطة التونسية رئاسة وحكومة وبرلمانا من هؤلاء النشاطين السياسيين الأجانب الذين ينظمون صفوفهم تحت مسميات حركية وسياسية في قلب إحدى أهم مدننا الساحلية؟

سؤال لا يريد أحد سماعه

يرى البعض أن البرلمان التونسي لا يستطيع مساءلة الحكومة حول هذا الانتهاكات الصارخة. ولكن السؤال الأكبر يبقى معلقاً: هل تونس قادرة على استعادة قرارها السيادي، أم أنها انزلقت فعلاً إلى موقع "الحارس الميداني" لحدود الآخرين، ضمن هندسة إقليمية تجعل من الجنوب امتداداً وظيفياً لأمن الشمال؟

يذكر أنه تم في 16 جويلية 2023، توقيع "مذكرة تفاهم" بين تونس والاتحاد الأوربي حول "شراكة استراتيجية وشاملة"، وتهم بالأساس ملف الهجرة غير النظامية، وقد عبر حزب التحرير عن رفضها في أكثر من مناسبة، معتبرا أن هذا التمشي الذي تنتهجه الحكومات المتعاقبة إرضاء للسيد الأوروبي، يُسقط في الماء كل خطابات التغني بالسيادة وكل شعارات التعويل على الذات.

ختاما، فإن الوثيقة الإيطالية بين أيديكم. الأرقام واضحة. والانتشار الأمني جارٍ. والمتقاعدون العسكريون ينشطون في الحمامات. والسلطة صامتة. وهنا يكمن الخطر بعينه: ليس في الاتفاقيات نفسها، بل في هذا الصمت المخيف الذي يكسو التفريط في السيادة بثوب التعاون الفني، وكأنهم يريدون منا أن نقرأ في الصحف الإيطالية تفاصيل التفكيك المنهجي لبلد لم يعد ملكاً لأبنائه. وإلى أن يغير الله حالنا، لا يسعنا سوى أن نذكر الجميع حُكّاما ومَحْكُومين بقوله سبحانه: (وَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا).

بقلم أ.وسام الأطرش

التهرم الديموغرافي في المغرب العربي... زلزال صامت يعيد رسم خريطة المنطقة

لم يعد التهرم السكاني في تونس والجزائر والمغرب مجرّد رقم في تقارير الأمم المتحدة، بل تحوّل إلى متغير استراتيجي يعيد كتابة علاقة المنطقة بأوروبا وإفريقيا والعالم. فبينما كانت البلاد المغاربية تُعَدُّ قبل عقود "مصنعاً للعمالة الشابة" يزوّد أسواق العمل الأوروبية، ها هي اليوم تُجبر على لعب دور مختلف تماماً: حارس حدود مسنّ، ومصدر نخب هاربة، وسوق استهلاكية متعطشة للرعاية. والأخطر أن هذا التحول يأتي قبل أن تتراكم هذه الدول ثروة كافية لمواجهته، ما يضعها أمام معادلة قاسية: شيخوخة دون تنمية، وتبعية دون استقلال. فما هي ملامح هذا التأثير الخارجي؟ وكيف يمكن تحويله من أزمة وجودية إلى فرصة إقليمية؟

– تعتمد على المغرب العربي كمصدر للعمالة الشابة والرخيصة. أما اليوم، ومع تهرم القارتين معاً، فقد انقلبت المعادلة: أوروبا لم تعد تستقبل هجرة عشوائية، بل هجرة انتقائية للكفاءات (أطباء، مهندسون، ممرضون). وهنا يكمن النزيف المزدوج: البلاد المغاربية تفقد شبابها وكفاءاتها، بينما أوروبا تعوّض شيخوختها بأفضل ما ينتجه الجنوب. والنتيجة؟ اختلال في ميزان القوة التفاوضية: أوروبا تختار "نوع المهاجر"، بينما تتحول الدول المغاربية إلى مجرد "مزود كفاءات" في سوق عمل عالمي غير متوازن.

أوروبا تعيد كتابة عقد الهجرة – من "استقبال عمال" إلى "انتقائية كفاءات"

بعد خروج المستعمر، كانت أوروبا الغربية – وفرنسا على وجه الخصوص

الضغط الجيوسياسي – المغرب العربي "حارس حدود" أوروبا المسن؟

في خطوة تعكس عمق التحول، أضحت بلاد المغرب العربي شريكاً في ضبط الهجرة بدل أن تكون مصدراً لها. تمويل أوروبي مشروط بمكافحة الهجرة غير النظامية، مراكز استقبال ثدار بتمويل أوروبي، واتفاقيات تجعل المنطقة "حارس حدود خارجي لأوروبا". الثمن سياسي باهظ: تُتهم الحكومات المغاربية بالتواطؤ في انتهاك حقوق المهاجرين، وتنشأ توترات دبلوماسية، ويُستبدل منطق التنمية بمنطق "إبعاد التهديد". والسؤال البلاغي الذي يفرض نفسه: هل تتحول تونس والجزائر والمغرب إلى ثكنات حدودية مقابل قروض أوروبية متعثرة؟

لماذا تفقد بلاد المغرب العربي قدرتها على المنافسة؟

الدول الشابة عادة ما تكون أكثر تأثيراً في محيطها: توسع اقتصادي، نفوذ عسكري، قدرة على تصدير البشر والمنتجات. لكن مع التهرم، تتقلص هذه القدرات:

- قلة الشباب تعني قلة الجنود والمبتكرين والمستهلكين.
- هجرة الكفاءات تعني تفريغ المنطقة من نخبها.
- تباطؤ النمو السكاني يعني تراجع الثقل الديموغرافي في المحافل الدولية.

التتمة في الصفحة الثانية

78 عاما على النكبة وماذا بعد؟!

النكبة كلمة كلما ذكرت تراودت إلى أذهان المسلمين قضية فلسطين؛ ففي عام 1948 تحرك يهود لاحتلال فلسطين وتهجير أهلها من أراضيهم، فسفكوا الدماء وقتلوا الأطفال والنساء، ولما سمعت الدول العربية بالخبر حركت الأردن والعراق ومصر ولبنان وسوريا جيوشها تجاه فلسطين، فاشتد القتال على يهود من المخلصين في الجيوش على جميع الجبهات حتى وصل صراخ يهود إلى الغرب الكافر وعلى رأسه الأمم المتحدة، ومن هنا بدأت الخيانة، فوافقت جميع الأطراف على هدنة إنسانية لمدة شهر! فكيف للجيوش العربية أن توافق على هدنة وهي منتصرة وفي طريقها لإبادة يهود؟! ولكن المدهش أكثر من ذلك عندما تعلم أن من كان يقود الجيش العربي الأردني هو غلوب باشا الإنجليزي! وكذلك باقي قيادات الجيوش العربية والرؤساء الذين قاموا بإرسال أوامر بالانسحاب من بعض المناطق مع العلم أنهم كانوا منتصرين، وقد كان الأصل فيهم هو التقدم نحو العدو وليس الانسحاب! وقبل أن تنتهي مدة الهدنة المقررة قام يهود بخرقها، حيث على مدار 26 يوما لم تتوقف الإمدادات العسكرية من الغرب لهم فقاموا بمحاصرة وقتال الجيوش العربية وإجبارها على الانسحاب.

ومع مرور الأحداث والسنوات وفي عام 1964 أعلن إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية من مصر كممثل رسمي ووحيد للشعب الفلسطيني بهدف تسليم ما تبقى من فلسطين للكيان الغاصب، ثم بعد ذلك يصبح المحرم مشروعاً، حتى كان أعظم إنجازات منظمة التحرير هو اتفاقية أوسلو لتعترف بوجود كيان يهود على 78٪ من أرض فلسطين وتقوم بالتفاوض على ما تبقى من فلسطين وهو 22٪ التي لم يبق منها إلا 14٪ بفضل السلطة الفلسطينية المنبثقة من اتفاقية أوسلو الخيانية كما ذكر رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس خلال كلمته ضمن أعمال المؤتمر العام الثامن لحركة فتح، حيث وصف اتفاقية أوسلو بأنها "خيانة"، معقباً: "اتفاق أوسلو خيانة بس بدنا إياه.. بدنا نحافظ عليه"! إذاً ما الهدف من المحافظة على اتفاقية هي خيانة؟! ومن يتحمل ما انبثق عنها من حماية لكيان يهود؟! أكثر من 22 عاما على هذه الاتفاقية ولم يتغير على أفعال يهود شيء؛ من قتل وتشريد وحصار وهدم للبيوت واعتقالات، بل لقد زاد كيان يهود من أفعاله الخسيسة بالاعتداء على المقدسات في القدس والخليل وغيرهما؛ ففي الأيام القليلة الماضية قام يهود بأداء صلوات تلمودية في باحات المسجد الأقصى يستفزون بها كل مسلم على وجه الأرض، وما يفعله المستوطنون في الضفة الغربية من الاعتداء على العزل وسرقة أموالهم وأراضيهم ومواشيهم، وما لقيه الأهالي من ضرب وإذلال وخطف وقتل، فلم يسلم منهم النساء والأطفال والشيوخ والشباب، كل هذا على مرأى ومسمع من أصحاب اتفاقية الذل والفساد والخيانة أوسلو، فلماذا يجب الحفاظ على اتفاقية لم يتبقَّ منها إلا تكريس نفوذ طبقة من المتنفذين داخل السلطة ليقوموا باستنزاف أموال الناس عبر الضرائب والرسوم، أم من أجل تنفيذ سياسات كيان يهود وأمريكا وأوروبا في محاربة الإسلام والمسلمين وهدم مفاهيم الإسلام وحذفها من المناهج التعليمية؟!

إن تحرير بيت المقدس ما كان لينتظر 78 عاما إلا بسبب اتفاقية سايكس بيكو الإجرامية بعدما قاموا بتمزيق بلاد المسلمين على أنقاض الخلافة العثمانية فأصبحت دويلات تحكم بالكفر من خلال عملاء الغرب، وكل مسلم داخل هذه الدويلات أصبح ينتمي إليها انتماء وطنيا، فلم يعد المسلمون ينظرون إلى هذه البلاد المقدسة إلا كعاطفة إسلامية تذرف بعض الدموع عند ذكرها، فكلما ترسخت مصطلحات الوطنية والقومية في بلاد المسلمين نجح الكفار في أن يكسبوا الوقت في تأخير الزحف نحو المسجد الأقصى لتحريره.

أكثر من 78 عاما وما زال كيان يهود يعمل بالوتيرة نفسها بل بزيادة القتل والتجويع والاستيلاء على الأراضي وتهويد المقدسات، وبفضل سايكس بيكو وحكام العرب الذين نجحوا أن يحولوا المعادلة من وجوب اقتلاع هذا الكيان وآلية التخلص منه إلى كيفية التعايش معه باتفاقيات وتطبيع علاقات تغضب أهل السماء وأهل الأرض.

فنحن المسلمين نكبتنا الكبرى كانت يوم أن هدمت خلافتنا ومزقت بلادنا وأصبح القاصي والداني يتطاول علينا، وما فلسطين إلا مسألة في هذه القضية الكبرى، ولقد تحققت رؤية الخليفة عبد الحميد الثاني رحمه الله عندما قال لهيرتزل: "لعمل المبضع في جسدي أهون علي من أن أتنازل عن شبر من أرض فلسطين، فهي ليست ملك يميني بل ملك الأمة الإسلامية. وإني لا أستطيع الموافقة على تشريح أجسادنا ونحن على قيد الحياة... فليحتفظ اليهود بأموالهم فإذا هدمت دولة الخلافة ستأخذون فلسطين بلا ثمن.." وهذا ما حدث.

إن حل مسألة فلسطين هو برجوعها إلى مسارها الحقيقي بوصفها قضية المسلمين وبعيدا عن السخف الوطني والقومي والمؤسسات الدولية التي أثبتت السنين أنها سراب وخداع واستنزاف للوقت، فتكون بداية حل نكبة المسلمين بتوحدهم تحت راية واحدة بالعمل مع العاملين لإقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة واستعادة سلطان الأمة المسلوب فتتحرك الجيوش نحو الأقصى ويمحق كيان يهود، فتعود للأمة عزتها وشموخها وكيانها، وما ذلك على الله بعزيز.

بقلم:أ. عبد الرحيم خليل

تتمة :التهرم الديموغرافي في المغرب العربي... زلزال صامت يعيد رسم خريطة

وبالتالي، ينخفض تأثير المغرب العربي في إفريقيا جنوب الصحراء مقارنة بدول أكثر شباباً مثل نيجيريا والسنغال.» – وهكذا تتحول المنطقة من فاعل إقليمي إلى مسرح للتنافس بين أوروبا والصين، ومن «بوابة إفريقيا» إلى مجرد «ممر عبور».

سيناريوهات العشرين سنة القادمة – من ينجو ومن يغرق؟

إذا مددنا البصر إلى أفق 2045-2050 تظهر ثلاثة مسارات متباينة تعكس حجم التحدي، لكنها تؤكد أيضاً حقيقة واحدة: لا خلاص لأي دولة منفردة. فتونس تعيش "الشيخوخة قبل التنمية"، والجزائر تؤجل الأزمة بفضل الريع، والمغرب يمتلك فرصة أخيرة للتوازن لكن سيلحق بركب التهرم خلال سنوات. لكن السؤال الحاسم ليس "أي دولة ستنجو؟"، بل: هل تستطيع هذه الدول الثلاث أن تتحول من منافسين إلى شركاء في مواجهة مصير ديموغرافي واحد؟

فبدلاً من أن تتنافس الدول الثلاث على استقطاب الاستثمارات الأوروبية أو على تصدير كفاءاتها، وجب عليها إزالة الروابط الوطنية الضيقة ونبذ الصراعات الجانبية و تشكيل كتلة سياسية ديموغرافية اقتصادية ، هذا التكامل هو وحده القادر تحويل "الهرم السكاني" من عبء إلى رافعة تنموية ، وعلى مواجهة السياسات الأوروبية الموحدة العاملة على شرذمة الأمة واستضعافها واستنزاف طاقاتها وتسخيرها لمصالحها .

ختامًا،لقد بات واضحاً أن مسار سايكس بيكو انتهى به الركب إلى أزمة وجود وبقاء، مواجهة التهرم السكاني لا يقتصر على إصلاحات اقتصادية أو اتفاقيات حدود، بل يحتاج إلى تغيير جذري، يقوم على وحدة سياسية على أساس الإسلام توقف النزيف الديمغرافي وتعيد الاعتبار للأسرة ، وللزواج المبكر، ولتكثير النسل كحكم شرعي وكقيمة حضارية.

فالشيخوخة الديموغرافية التي تخيم على تونس والجزائر والمغرب لم تأتِ فقط بسبب البطالة أو غلاء السكن، بل جاءت أساساً من تعطيل تطبيق الأحكام الشرعية التي تقدم معالجات جذرية لقضايانا بوصفنا مسلمين. وهذا التعطيل جرَّ استخفافا خطيراً بأمر الزواج – ذلك الحكم الشرعي الذي عظّمه الإسلام وجعله ميثاقاً غليظاً - مما أضعف دور الأسرة، ذلك الحصن المنيع واللبنة الأساسية لبناء مجتمع قوي متماسك.

لذلك، وجب فتح أبواب الزواج، وتيسير سُبله، وإزالة موانعه، ودعوة الشباب والفتيات إليه، وجعل تكوين الأسرة مشروعاً سياسياً مقترناً بالأجر والثواب . قال الله تعالى: {وَأَنكِحُوا الْأَيَامَى مِنكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ} (النور: 32). فالآية توجّه المجتمع والدولة معاً إلى تسهيل الزواج وإزالة العوائق المادية والاجتماعية.

إننا – كمسلمين عموماً، وفي بلاد المغرب خصوصاً – أمام لحظة فارقة: إما أن نستمر في سياسات منفردة تستنزف شباب الأمة وتسرّع شيخوختها وتخضعها لأعدائها، وإما أن نتحول إلى كتلة إقليمية متماسكة تجعل من تكوين الأسرة قضية أمنٍ قومي. فالتهرم ليس قدراً محتوماً، بل هو نتيجة لسياسات أهملت البعد القيمي والشرعي في التنمية. القضية لا تحتاج إلى وعظ ديني فضفاض، بل إلى سياسات عملية تستلهم من أحكام الإسلام في تشجيع الزواج، وحفظ النسل، وبناء مجتمع شاب قوي قادر على مواجهة شيخوخة العالم من حوله.

تكثير النسل ليس ترفاً اجتماعياً بل هو حكم شرعي و سُنّة كونية أرشد إليه النبي ﷺ بقوله: «تزَوَّجُوا الْوَدُودَ الْوَلُودَ، فَإِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمُ الْأُمَمَ» (أبو داود)، وبقوله: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ، مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ» (متفق عليه). فهذان الحديثان يؤسسان لرؤية استراتيجية: الزواج المبكر والإنجاب الوافر هما ثروة الأمم الحقيقية، وليس مجرد خيار شخصي. على هذا النهج سار الخلفاء الراشدون؛ فكان عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – يَمْقُتُ العُزُوبَةَ ويقول: «إني لأَمْقُتُ الرجل الأعزب حتى يهرم»، وكان يكتب إلى أمراء الأمصار: «لا تُطِيلُوا العُزُوبَةَ، فإنها من الجفاء». بل ذهب إلى أن العزوبَة لا تكون إلا لأحد ثلاثة: زمن، أو فاجر، أو عاجز. ما عثمانُ بن عفّان – ذُو النورين – فحوّل هذا الموقف إلى سياسات تنفيذية ملموسة؛ فقد أرسل لأمراء الأمصار وعمال بيت المال بأن:

- يُعطي كل متزوج عطاءً خاصاً من بيت المال يزيد على أعزب مثله.
- تُقدَّم الأسر المتزوجة في قوائم الرزق والإقطاع.
- تُمنح حوافز سنوية لكل مولود جديد، خاصة من كان ثالثاً ورابعاً.

خلاصة القول، التهرّم السكاني ليس قدراً نزل من السماء، بل هو نتيجة تراكمية لتفريطنا في هذا الهدي النبوي والراشدي الذي جعل من تكوين الأسرة قضية أمن قومي، الفرصة لا تزال سانحة، لكنها تتطلب قراراً مصيريًا مشتركاً الآن، قبل أن تصبح بلادنا هرمة بلا شباب، وتابعة بلا معنى.

بقلم أ.ياسين بن يحيى

تواجه أزمة في تجديد الأجيال..هل تلجأ تونس لسواعد الأجانب بعد تهرم سكانها؟

بحسب فرانس24 كشفت دراسة، أجراها معهد فرنسي أن الدول المغاربية، وتحديدا تونس والجزائر والمغرب، تعرف تراجعا "تاريخيا" في عدد المواليد، يمكن أن يكون "مستقرا على المدى الطويل"، الشيء الذي سيتسبب في شيخوخة سكانية بدول المنطقة وإبطاء نمو عدد سكانها.

ففي تونس و بحسب نتائج التعداد العام للسكان لعام 2024، بلغ عدد السكان نحو 12 مليون نسمة، بنسبة نمو ديموغرافي لم تتجاوز 0,87 في المئة، وهي الأضعف منذ الاستقلال و الذي اعتمدت البلاد بُعيْده سياسة تحديد النسل، في ظل ما تمّ ترويجه وقتها من محدودية الموارد وتخوّف من انفجار سكاني – مزعوم- في مجتمع يعتمد بالأساس على الزراعة. وبعد أعوام غيرت البلاد "تحديد النسل "، بـ"التنظيم العائلي "، بينما ترسخت ثقافة التقليص من الولادات في العقل الجمعي التونسي ، وغذّاها ضعف القدرة الشرائية ، وتوالي الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وبذلك تحول المجتمع التونسي من "العائلة الممتدة" التي تتكون من أفراد كثيرين إلى "العائلة النواة" التي تكتفي بالأب والأم وطفلين أو ثلاثة في أقصى الحالات. وبعد عقود من الزمن، أنتجت هذه السياسة ملامح تهرّم سكاني قد تكون له تداعيات اقتصادية واجتماعية على البلاد، منها ضعف القاعدة النشطة مقابل اتساع قاعدة المسنين. و اليوم ، في واقع اقتصادي واجتماعي متأزم، ومؤشرات ديموغرافية تنذر بتوجه المجتمع التونسي نحو مزيد من التهرّم، تزداد الحاجة إلى عقل استشرافي يضع الحلول المناسبة ويبلور آليات عمل ناجعة تستأنس بالمؤشرات الديموغرافية حتى لا تتحوّل اليد العاملة الأجنبية ضرورة ملحة في تونس. على الدولة تشجيع الشباب على الزواج

دعا عدد من الأستاذة الجامعيين المتخصصين في الديموغرافيا والعلوم الاجتماعية الدولة إلى تشجيع الشباب على الزواج المبكر، من خلال توفير مساكن مدعمة، وتقديم منح مالية للأطفال لتحفيز الإنجاب، لأنّ تكوين الأسرة لم يعد يمثل أولوية لدى فئة واسعة من الشباب التونسي ، ولأنّ مثل هذه السلوكيات لها انعكاسات على التوازنات الاجتماعية والاقتصادية، في ظل تقلص نسبة السكان النشطين وارتفاع نسبة المسنين، التي قد تبلغ 20 بالمئة خلال 10 سنوات أو اقلّ من ذلك وهذا سينعكس سلبا على سوق الشغل و على موارد الصناديق الاجتماعية.

المهاجرون في تونس... هل يهددون فعلا التركيبة السكانية؟

من جهة أخرى، تزداد مخاوف التونسيين من تزايد أعداد المهاجرين الوافدين من أفريقيا جنوب الصحراء، وسط ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة، وبات وجودهم يثير أسئلة جدية حول إمكان تغيير التركيبة السكانية للتونسيين، فهل هي مخاوف حقيقية أم نوع من التهويل؟ إنّ وجود آلاف المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء في تونس يطرح أزمة مركبة، اجتماعية واقتصادية، وسط تعالي الأصوات بضرورة إيجاد حل جذري لها ، خاصّة وقد تضاعف عدد المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء في تونس أكثر من عشر مرات، إذ كان عددهم لا يتجاوز 7 آلاف مهاجر عام 2010، ليتعدى 70 ألف مهاجر حالياً، وهو ما بات يطرح تحديات كبرى على الدولة والمجتمع.

هل يتحول المهاجرون من أفريقيا جنوب الصحراء إلى "قوة عاملة" وبعيداً من التوظيف السياسي والخطاب التحريضي العنصري، فإنّ استمرار تدفق المهاجرين إلى تونس واستقرارهم، واحتمال حصولهم على الوثائق الإدارية، وسط تدهور المقدرة الشرائية للتونسيين والعزوف عن الزواج وتراجع معدل الخصوبة والإنجاب وتحول الأسر التونسية من العائلة الممتدة إلى العائلة النواة، المتكونة من ثلاثة أو أربعة أفراد، كلّ ذلك لا يمكن يحدث بالضرورة تغيرات جذرية على التركيبة الديموغرافية للمجتمع التونسي. و لكن هذا الوضع الدقيق دفع بعدد من المتابعين إلى الإقرار بأن تونس قد تصبح خلال أعوام في حاجة إلى يد عاملة أجنبية للاستجابة لحاجات عديد القطاعات كالفلاحة والبناء وغيرها، التي يعزف عنها الشباب التونسي ، و من جهة أخرى لا يمكن إلّا اعتبار المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء رأس مال بشري وقوة عاملة عابرة يمكن استثمارها لتحريك العجلة الاقتصادية بدلا ممّا نراه اليوم من تصاعد لخطاب كراهية و عنصرية تجاههم.

ختاما

إنّ الوضع الديمغرافي في تونس ينذر بأزمة وجودية نتيجة تراكم سياسات خاطئة و تأثيرات خارجية ، إلّا أنّ السبب الرئيسي يكمن في تغييب الإسلام عن الحكم و التشريع ممّا أضعف الدافع نحو تطبيق الأحكام الشرعية المتعلقة بالمحافظة على الأسرة باعتبارها نواة المجتمع و اتباع سنّة النبي صلّى الله عليه و سلّم من حيث الدعوة للتكاثر و حثّ الشباب نحو الزّواج و سنّة الخلفاء من بعده في حفظ الدين و النسل على مدار أربعة عشر قرنا.

بقلم أ.محمد زروق

أمريكا وإيران وإعادة رسم ميزان القوة

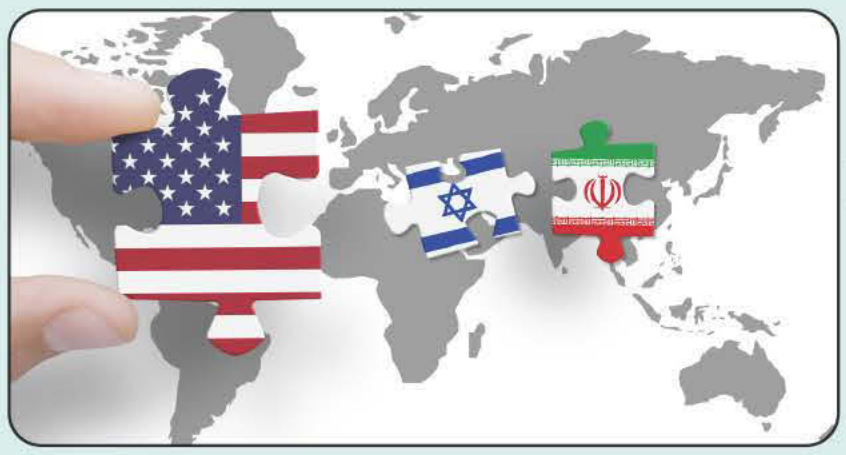

تتوالى الأخبار هذه الأيام، حول قرب الإعلان عن اتفاق نهائي وحاسم بين أمريكا وإيران، بما يوحي إلى أن الكفة سترجح لصالح المسار الدبلوماسي على حساب المسار العسكري، أي لصالح التهدئة لا التصعيد، وبالتوازي مع كل الجهود الدبلوماسية المبذولة من الطرفين بهدف الوصول إلى توقيع هذا الاتفاق، وتزامنا مع الحصار البحري المفروض على إيران، تتجدد ضربات أمريكا على جنوب إيران، خصوصاً بندر عباس وجزيرة لارك ومحيط مضيق هرمز، والتي استهدفت قوارب عسكرية، ومنصات صواريخ، وأنظمة دفاع جوي.

في لحظات كهذه، لا تقاس السياسة الدولية بعدد البيانات العسكرية أو سرعة التصريحات الدبلوماسية، بل بعمق التصدعات التي تكشفها الأحداث المتتابعة تحت سطح النظام الدولي. لأن ما يجري في محيط مضيق هرمز اليوم لم يعد مجرد توتر بين واشنطن وطهران، بل هو اختبار مباشر لحدود القوة الأمريكية في لحظة عالمية لم تعد تعترف بالهيمنة المنفردة.

لأيام متتالية، تتداخل لغة التفاوض مع لغة النار. وفود تجلس في غرف الوساطة الباكستانية والقطرية، بينما تسمع في الخلفية أصوات ضربات وردود مضادة في مسرح بالغ الحساسية الجيوسياسية، تسبقها صور مولدة بالذكاء الصناعي على تروث سوشيال ينشرها ترامب على حسابه حول ضربات أمريكية لسفن إيرانية. هذه ليست مفارقة عابرة، بل نمط جديد: حرب تحت سقف الدبلوماسية، ودبلوماسية تحت ظل الاشتباك.

ما تكشفه هذه المعادلة المعقدة هو أن أمريكا لم تعد تتحرك كقوة قادرة على فرض الاستقرار من موقع التفوق المطلق، بل كقوة تدير التصعيد وتحتويه في آن واحد، وفق منطق "السلام عن طريق القوة". إنها تمارس الردع، لكنها لا تملك ترف الحسم السريع الذي ميّز عقودها السابقة. في المقابل، تتحرك إيران داخل مساحة محسوبة من الاستنزاف المتدرج، مستفيدة من جغرافيا حساسة وممرات طاقة عالمية تجعل أي اشتباك محدود قابلاً للتحول إلى أزمة دولية واسعة.

الأخطر في المشهد ليس التصعيد ذاته، بل تزامنه مع استمرار قنوات التفاوض. هذا التوازي يعكس تحولاً عميقاً في بنية النظام الدولي: لم يعد السلام والحرب خطين متوازيين منفصلين، بل أصبحا طبقتين متداخلتين في اللحظة نفسها. وفي هذه المنطقة الرمادية، تفقد القوة العظمى قدرتها على فرض "القرار النهائي"، وتتحول إلى طرف في لعبة إدارة أزمات دائمة، لم ينفعها حتى استجداؤها بالصين لكسب هذه اللعبة.

اقتصادياً، لم تعد كلفة الانخراط العسكري محدودة أو محلية. فأي اضطراب في مضيق هرمز ينعكس فوراً على أسواق الطاقة العالمية، ويهدد سلاسل الإمداد، ويضع الاقتصاد العالمي على المحك وفي حالة من القلق المستمر. هذا الترابط لا يمنح قوة إضافية لأمريكا، بل يقيد حركتها. فكل خطوة عسكرية محسوبة ليس على أساس التفوق فقط، بل على أساس ردود الفعل العالمية التي قد تتجاوز مسرح العمليات نفسه.

من جهة أخرى، تحتل الجبهة اللبنانية موقعاً بالغ الحساسية في أي تفاوض بين أمريكا وإيران، ليس بوصفها ملفاً محلياً منفصلاً، بل كعقدة مركزية في شبكة النفوذ الإقليمي الأوسع. فلبنان، في الحسابات الاستراتيجية للطرفين، يتجاوز حدوده الجغرافية الضيقة ليصبح ساحة اختبار مباشرة لتوازن القوى في الشرق الأوسط.

من منظور إيران، يشكل لبنان امتداداً لنفوذها الإقليمي وأحد أهم أدواته عبر دعم حزبها اللبناني، بما يمنحها قدرة على التأثير في ميزان الردع الإقليمي وخلق عمق استراتيجي خارج حدودها. في المقابل، تنظر أمريكا إلى هذا النفوذ باعتباره جزءاً من منظومة أوسع تهدد استقرار حلفائها في المنطقة، وفي مقدمتهم كيان يهود ثم دول الخليج المستعدة لركوب قطار التطبيع، ما يجعل احتواءه أو تقليصه هدفاً ضمن رؤيتها الأمنية الأوسع، خاصة بعد الفشل في غلق قوس حزب إيران وإنهاء نفوذه العسكري ونزع سلاحه.

وبهذا المعنى، لا يُتعامل مع لبنان كملف قائم بذاته، بل كـ"ساحة اختبار للنفوذ" بين مشروعين إقليميين متقابلين، الأمر الذي يفسر لماذا يمكن أن يظهر اسمه في أي مسار تفاوضي أوسع بين واشنطن وطهران، حتى وإن لم يكن موضوعاً معلناً بشكل مباشر أو نهائي ضمن أي اتفاق محتمل، ثم لماذا أعطي لكيان يهود الضوء الأخضر كي يتمادى في عربدته في لبنان على أمل أن تتأثر المفاوضات بالتطورات الميدانية المنتظرة.

استراتيجياً، الآن تواجه أمريكا معضلة كلاسيكية لقوة عظمى في طور التحول: اتساع الالتزامات مقابل محدودية القدرة على الحسم. فهي مطالبة بحماية شركائها، وردع خصومها، وضمان استقرار الأسواق، ومنع الانزلاق إلى حرب شاملة، وكل ذلك في وقت واحد. وقبل ذلك وبعده، حماية كيان لقيط بات مهددا في وجوده. هذا النوع من التعدد في الأهداف يخلق ما يشبه الإجهاد الاستراتيجي، حيث تصبح كل خطوة محسوبة على أنها إدارة مخاطر، لا صناعة نتائج حاسمة.

في المقابل، لا يعني ذلك صعود طرف بديل قادر على ملء الفراغ بشكل كامل داخل المنظومة الرأسمالية، بما في ذلك الصين، بل يشير إلى تفكك تدريجي لفكرة المركز الواحد في النظام الدولي الحالي. نحن أمام عالم تتوزع فيه مراكز القوة، وتتقاطع فيه الأزمات، وتتشابك فيه التحالفات بشكل يجعل أي هيمنة مطلقة أقرب إلى الاستثناء منها إلى القاعدة.

من هنا، يمكن فهم ما يجري ليس كعلامة انهيار فوري، بل كمرحلة تفريغ بطيء لما يمكن تسميته بفقاعة التفوق الأمريكي غير المشروط. هذه الفقاعة لم تنفجر، لكنها تفقد ضغطها تدريجياً تحت وزن الوقائع: حروب لا تنتهي، خصوم لا يختفون، وأسواق لا تهدأ، وحلفاء يعيدون حساباتهم في كل أزمة. هذه العوامل مجتمعة تخبرنا بأن أكبر إنجاز يمكن أن تحققه أمريكا في مسارها التفاوضي مع إيران، هو الوصول إلى اتفاق قابل للانهيار في أي لحظة، وبخاصة إذا نظرنا إلى تعقيدات الملف النووي.

الخلاصة أن العالم لا يتجه نحو فراغ قوة، بل نحو إعادة توزيعها. لكن المؤكد أن لحظة الاعتقاد بوجود قوة قادرة وحدها على ضبط إيقاع الكوكب تقترب من نهايتها. وفي هذا التحول، لا تهزم الإمبراطوريات بالضرورة في معركة واحدة، بل تتآكل تدريجياً عندما تصبح كل معركة أقل حسماً من التي سبقتها، وفي هذا السياق، يكون الغرور أكثر العوامل تسريعا لهذا التآكل.

غير أن أفول المركزية الغربية لا يعني نهاية التاريخ، بل بداية السؤال الأكبر: أيُّ رؤية تملك القدرة على إنقاذ عالم أنهكته الهيمنة والصراع والاستهلاك؟ وفي قلب هذا الفراغ الحضاري الاستراتيجي، يبرز الإسلام كمشروع حضاري يمتلك تصوراً مختلفاً للإنسان والسلطة والعدل والعلاقات الدولية.

وفي زمن يتآكل فيه اليقين الغربي تحت وطأة الحروب والأزمات والتناقضات الداخلية، لا يبدو الحديث عن عودة الإسلام إلى مركز الفعل التاريخي والجغرافي مجرد حنين مبدئي، بل احتمالاً تفرضه تحولات العالم نفسه. ومن داخل الوعي الإسلامي المتنامي في الأمة، يرتبط هذا الأفق ببشارة رسول الله ﷺ بعودة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، بما يعنيه ذلك من استعادة لمعنى العدل ووحدة الأمة في مواجهة عالم فقد توازنه الأخلاقي والروحي، وتصدعت أسسه الفكرية والحضارية، وتآكلت الثقة في مؤسساته السياسية والاقتصادية، حتى بات السؤال الحقيقي اليوم ليس: من يحكم العالم؟ بل: أيُّ مشروع حضاري يملك القدرة على إنقاذه؟

بقلم المهندس وسام الأطرش

الدور المرسوم لدول الجوار في حرب السودان

يحيط بالسودان عدد من الدول صنيعة سايكس بيكو؛ مصر من الشمال، وليبيا من الشمال الغربي، وتشاد من الغرب، وأفريقيا الوسطى من الجنوب الغربي، وجنوب السودان من الجنوب، وإثيوبيا من الجنوب الشرقي، وإريتريا من الشرق، والبحر الأحمر الذي من ورائه السعودية من الشمال الشرقي، ما جعل لهذه الدول أثراً في الحرب بين الجيش السوداني ومليشيات الدعم السريع، سواء أكان بالنزوح إليها أو بالاشتراك الفعلي في هذه الحرب بأعمال سياسية أو عسكرية.

ففي أيار/مايو 2023 بدأ الدور السعودي بمنبر جدة وهو مسار تفاوضي برعاية مشتركة بين السعودية وأمريكا، فقد أوكلت أمريكا للسعودية ملف السلام في هذه الحرب فكان منبر جدة، منذ الاثنين 22 أيار/مايو 2023م، ثم بأمر من أمريكا تناسلت الهدن.

إن أمريكا هي التي تحرك الأوضاع في السودان، وتتحكم في مفاوضات جدة، فإن ما وقع عليه الطرفان في جدة قالت به مساعدة وزير خارجية أمريكا للشؤون الأفريقية مولي في، في اجتماعاتها في أديس أبابا في الفترة من 14-16 أيار/مايو 2023م حيث قدمت معلومات عن المحادثات في جدة لتأمين وقف إطلاق نار قصير المدى، يسمح بوصول المساعدات الإنسانية. ثم كانت اجتماعات دول الآلية الرباعية الأمريكية في واشنطن (أمريكا، ومصر، والسعودية، والإمارات)، التي رفضها البرهان ثم أعرب أنه مستعد للعمل مع رئيس أمريكا ترامب، وأكد في ختام زيارة رسمية للرياض بدعوة من ابن سلمان "حرص السودان على العمل مع الرئيس ترامب ووزير خارجيته ماركو روبيو ومبعوثه للسلام في السودان مسعد بولس في جهود تحقيق السلام ووقف الحرب". وهكذا كان للسعودية دورها في حرب السودان لتثبيت حكم البرهان، وهذا ظاهر؛ فبعد ثلاثة أشهر من الحرب يوم الخميس 2023/7/13 اختتمت أعمال قمة دول جوار السودان في القاهرة وذلك لإفشال مساعي أحزاب المعارضة السودانية التابعة لأوروبا لاستلام مساعي السلام. فكان مؤتمر القاهرة لدول الجوار بمناشدة الجيش السوداني وقوات الدعم السريع إنهاء الحرب، والدعوة إلى حوار جامع بعيدا عن التدخلات الخارجية.

جاء المؤتمر بعد شهرين من اندلاع النزاع منتصف نيسان/أبريل 2023، بهدف معالجة التدهور الحاد في الأوضاع الإنسانية، وتوفير الغذاء، والمأوى، والرعاية الصحية، وسبل الحماية للملايين. وهذا ما كانت تهدف إليه أمريكا صانعة الحرب بأن يكون الحل مقتصرا على هدنة وفتح المسارات الإنسانية، حتى تقضي على النفوذ الإنجليزي في السودان أو تحجمه وحتى يتم لها فصل إقليم دارفور إن رأت ذلك. فأوعزت للسيسي دكتاتور ترامب المفضل لعب الدور السياسي لتثبيت حكم البرهان فكانت اللقاءات بين مصر وبولس ووزارة الخارجية الأمريكية حتى تلعب مصر هذا الدور السياسي.

أما ليبيا وعلاقتها بموالاة الدعم السريع ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2025 أفاد تقرير صادر عن منظمة ذا سنتري الأمريكية للرقابة، بأن القوات الموالية للقائد الليبي خليفة حفتر تزود قوات الدعم السريع بالوقود المهرب نيابة عن الإمارات.

أما تدخل تشاد في هذه الحرب العبثية فهي لتموين الدعم السريع بالمؤن والذخائر عبر معبر أدري باسم الإغاثة والعون الإنساني

ولم تكن أفريقيا الوسطى بعيدة عن دائرة الحرب في السودان، خاصة بعد إغلاق معبر أدري، فقد شكل سيطرة قوات الدعم السريع على منطقة أم دافوق الحدودية في ولاية جنوب دارفور، في منتصف حزيران/يونيو 2023. وتعد هذه المدينة معبراً تجارياً وحيداً يربط بين السودان وأفريقيا الوسطى، وأما معبر أم دافوق فيعد "منطقة بالغة الأهمية لقوات الدعم السريع التي تقع مناطق نفوذها الرئيسية في غرب السودان، بخاصة بعد إغلاق تشاد حدودها مع السودان، ما ساهم في غلق خطوط الإمداد وتنقل المقاتلين بين البلدين".

أما دويلة الجنوب الانفصالية التي شريانها شمال السودان فتعد ممراً رئيسياً لعبور التسليح للدعم السريع باسم المساعدات الإنسانية، وفتح جبهات قتال جديدة على جهة النيل الأزرق وكادقلي بما يعرف بسياسة شد الأطراف. ذكرت الجزيرة في 2025/12/12 (قال قائد جيش دولة جنوب السودان بول نانق إن بلاده أرسلت قوات إلى السودان لحماية حقل هجليج النفطي الاستراتيجي قرب الحدود بعد أيام من سيطرة قوات الدعم السريع عليه، في الوقت الذي تتواصل الاشتباكات في كردفان. وأكد الجنرال نانق أن نشر القوات تم بموافقة رئيس جنوب السودان سلفا كير، ورئيس مجلس السيادة السوداني عبد الفتاح البرهان، وقائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو (حميدتي). وقال الناطق الرسمي باسم الجيش، العميد الركن عاصم عوض عبد الوهاب، إن مسيّرات انطلقت من مطار بحر دار الإثيوبي، ونفذت طلعات عدائية داخل الأجواء السودانية، استهدفت مواقع عسكرية ومدنية، من بينها مطار الخرطوم الدولي).

كما أن إثيوبيا تساهم في هذه الحرب اللعينة في السودان، حيث كشفت تقارير دولية منذ نهاية العام الماضي، عن وجود معسكر كبير داخل الأراضي الإثيوبية لتدريب وإسناد قوات الدعم السريع، مزود بممرات جوية وحظائر للمسيّرات. كما أشارت تلك التقارير، المدعومة بصور من الأقمار الاصطناعية، إلى عشرات الرحلات الجوية التي نقلت عبرها إمدادات السلاح إلى قوات الدعم السريع.

أما إريتريا ومشاركتها في حرب السودان ففي 2023/5/4 ذكرت الإندبندنت أن الرئيس الإريتري اعترف بأن حكومته دعمت قائد الجيش السوداني البرهان بعد سقوط النظام السابق، "ليس لأسباب تتعلق بشخصه، بل لأنه يمثل المؤسسة السيادية الأولى في البلد وهي الجيش"، بل نجد أن إريتريا تفتح طريق إمداد جديد للبرهان، فقد ذكرت صحيفة العرب وغيرها من الصحف، الأربعاء، 18 حزيران/يونيو، 2025: (كشفت تقارير إثيوبية متطابقة أن الجيش السوداني لجأ إلى الأراضي الإريترية لتأمين شحنات أسلحة حيوية، بما في ذلك أنظمة مضادة للطائرات وطائرات مسيّرة تركية وإيرانية، وبراميل متفجرة وقطع غيار، ما يغذي الحرب الطاحنة المندلعة منذ عام 2023).

هكذا تدير أمريكا ملف حرب السودان عبر دول سايكس بيكو. وهكذا هو حال حكام المسلمين لا يهمهم أمر الناس وأمنهم، فلا يهمهم إلا أن يجلسوا على الكراسي وأسيادهم يديرونها.

إنه لمن المؤسف حقا أن تكون بلادنا ساحة صراع للدول الاستعمارية رغم أن البلاد التي تحيط بنا هي بلاد إسلامية وجل أهلها مسلمون، ولكنه حبل الاستعباد الذي في عنق حكام المسلمين. ولن تنفك البلاد والعباد من ربقة الاستعمار إلا باستئناف الحياة الإسلامية بإقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، وعندها توضع الموازين القسط بإذن الله، [وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ].

كتبه أ.إبراهيم محمد

زمن التحولات الكبرى لحظة فارقة
بين التبعية والريادة

على وقع التحولات الجيوسياسية العميقة التي تهيمن على العالم اليوم، حيث تتهاوى أنظمة القواعد وتتشكل تحالفات الصفقات تحت وطأة القوة العارية، تجد البلاد الإسلامية نفسها أمام لحظة فارقة: إما أن تستبق التحولات وتكتب دورها بنفسها، أو تنتظر أدواراً هامشية يملِيها عليها الآخرون. فإصرار أمريكا على إجراء مناورات "الأسد الأفريقي" على أرض تونس للعام التاسع على التوالي، واستقبال جيوشها ومعداتها، لم يعد مجرد تعاون عسكري اعتيادي، بل تحول إلى حقيقة توريط للبلاد في شبكة أهداف أمريكا الأمنية في أفريقيا. وهذا المشهد التونسي ليس معزولاً، بل هو مرآة لواقع عربي أوسع، حيث تحولت قواعد التحالف مع واشنطن إلى نقاط ضعف أكثر منها حصون حماية. فهل ما زال لدى الأمة جواب استراتيجي يحميها من الانزلاق الكامل في التبعية، أم أن فاتورة الانتظار ستكون أكبر من أي دور يمكن لاحقاً استدراكه؟

مناورات الأسد الأفريقي.. حين تصبح التبعية مشروعا سياسيا

في تونس، بات تنظيم جزء من مناورات "الأسد الأفريقي" سنوياً تقليداً سياسياً متوارثاً بين الحكومات المتعاقبة، منذ توقيع الباجي قائد السبسي سنة 2015 على أن تونس حليف استراتيجي خارجي مع حلف الناتو. لكن ما يقدَّم على أنه شراكة استراتيجية، يكشف عند التدقيق أنه مجرد توريط للبلاد في خطة أمريكية لا تخدم سوى مصالحها في أفريقيا. إن "الشريك الاستراتيجي" في قاموس أمريكا لا يعني صديقاً ولا نداً، بل مجرد فاعل يؤدي وظيفة محددة في منظومة الهيمنة الأمريكية. وما يحدث في دول الخليج يؤكد خطورة هذا الاصطفاف: فالقواعد الأمريكية المنتشرة هناك تعرضت للقصف مراراً، وحينها لم تجد تلك الدول سنداً؛ لا داخلياً ولا خارجياً، بل نظرت إليها الأمة باعتبارها قواعد عدائية شريكة في العدوان. تونس اليوم مهمة لواشنطن كموقع استراتيجي في قلب المتوسط، بين أوروبا وأفريقيا، لكن ثمن ذلك قد يكون باهظاً. فالإسلام حرم الاستعانة بالكفار، بدليل قول النبي ﷺ: «لَا تستَضِيئُوا بِنَارِ الْمُشْرِكِينَ»، لأن الأحلاف العسكرية تَجعل الجيوش تقاتل مع بعضها عدواً مشتركاً، وتتبادل المعلومات والأدوات الحربية. وأمريكا اليوم التي تعاني من جنون العظمة وتخبط سياسي وانقسام داخلي حاد بين ديمقراطيين وجمهوريين، لم تعد مأمونة حتى من حلفائها، وهي التي جعلت حربها الأساسية على الإسلام، وما تشهده غزة وإيران ولبنان خير دليل.

تونس وخطر الاستقطاب

في خضم العاصفة التي تهز حلف شمال الأطلسي، تبرز تونس كخط تماس مباشر لهذه التحولات الكبرى. ملفات ليبيا والساحل الأفريقي، كلها مجالات تهيمن عليها أمريكا. والمؤشرات بين عامي 2024 و2026 تكشف عن ازدواجية استراتيجية واضحة لدى السلطات التونسية: ظاهرياً، تحافظ تونس على خطاب سيادي يرفض القواعد الأجنبية والإملاءات الخارجية، وتؤكد تمسكها بالحياد. لكنها عملياً، تتعمق في التعاون الأمني مع أمريكا، وتسمح بحضور متزايد للمستشارين والخبراء العسكريين الأمريكيين، بينما تظل مرتبطة عضوياً بأوروبا.

هذه المعادلة الدقيقة - أوروبا للاقتصاد، أمريكا للأمن، وخطاب سياسي للتوازن - قد تنهار فجأة إذا اشتد الخلاف بين ضفتي الأطلسي. في سيناريو الصراع المفتوح، قد تجد تونس نفسها تحت ضغط مزدوج: أوروبا تهدد بالعقوبات الاقتصادية أو تجميد المساعدات، وأمريكا تطلب دوراً عسكرياً أكبر قد يعرض تونس لردود فعل إقليمية عنيفة، خاصة من الجزائر التي تعتبر أي وجود أمريكي قرب حدودها خطاً أحمر. ومن هنا يصبح السؤال حاسماً: هل ستنجح تونس في الاستمرار كلاعب متوازن، أم ستُدفَع قسراً إلى الاصطفاف؟ المؤكد أن معادلة "أوروبا للخبز وأمريكا للسلاح والجزائر للجوار" لم تعد كافية. تونس بحاجة إلى استراتيجية جديدة كلياً إذا أرادت ألا تتحول من شريك إلى رهينة في صراع لا تملك مفاتيحه.

من التبعية إلى القيادة الحضارية

السؤال الأكبر يبقى: أين أمّة الإسلام ضمن هذه التحولات، ونحن أمة تمتلك جميع عوامل القوة والعزة؟ كيف لنا التخلص من حالة التبعية إلى المكانة التي ارتضاها لنا رب العالمين؟ الحقيقة التي لا يمكن تجاهلها هي أن الصراع الدائر اليوم بين الدول الكبرى لم يعد صراع مبادئ، بل أصبح صراع قوة ونفوذ وهيمنة خالصاً. لم يعد في الساحة العالمية مشروع مبدئي متكامل يقدم رؤية شاملة لحل مشكلات الإنسان سوى مشروع الإسلام. الأمة اليوم تمتلك بديلاً حضارياً واجباً عليها تطبيقه ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ وواجب عليها حمله للبشرية قاطبة ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾. وهذا البديل يقوم على عقيدة قائمة على العقل، بها نحمل رسالة الهدى والرحمة إلى العالم ونقيم الحجة على سائر الخلق. كما أنّ مكامن القوة في الأمة هائلة: الثروات، الطاقات، الأراضي، الممرات الحيوية، الموقع الجغرافي، الشباب، وتاريخ الخلافة التي حكمت العالم نحو ثلاثة عشر قرنا وأخرجت أوروبا من عصور الظلام. كل هذه المقومات تبقى حبرا على ورق دون إرادة سياسية تجمعها.

ختاماً، في زمن تتسارع فيه التحولات الدولية بوتيرة لم يسبق لها مثيل، لم يعد مقبولاً أن تنتظر أمة الإسلام دورها في قوائم الآخرين. مناورات "الأسد الأفريقي" في تونس، والارتهان الأمني لأمريكا، والمعادلات الهشة بين أوروبا وأمريكا، كلها إنذارات مبكرة بأن التبعية لم تعد مكلفة فقط، بل أصبحت مميتة للسيادة والمستقبل.

لقد أثبتت الحروب قدرة المسلمين على المواجهة؛ في إيران وقبلها العراق وأفغانستان، كل هذه العوامل تؤكد أن زمن التغيير قد هلّ، ولن يكون في لعبة التوازن بين شركاء متشاكسين، ولا بخطابات الندم، بل بخطوات عملية: الاعتزاز بالهوية وتجميع قوى الأمّة المتناثرة في كيان واحد، ورفض الخنوع لأي قوة عظمى، مهما كان ثمن المقاطعة أو العزلة مرحلياً، لأن من لا يستطيع تحمل تكاليف القيادة، سيدفع ثمن التبعية غالياً.

بقلم أ. ياسين بن يحيى

مستقبل الطاقة يحدده
من يملك مفاتيح عبوره

لم يعد النفط مجرد سلعة استراتيجية، بل شبكة معقدة من المسارات، ومن يسيطر عليها يمتلك القدرة على إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي دون إطلاق رصاصة واحدة. وبينما تسعى الدول إلى تنويع طرق الإمداد وتحسين شرايين الطاقة يبقى التوازن هشا قائما على معادلة دقيقة بين الردع والتدفق وبين الحماية والابتزاز. وقد تنبهت الدول الكبرى لهذا منذ زمن حيث سعت الصين إلى الحزام والطريق بغض النظر عن فشله أو نجاحه وإلى الطاقة البديلة، وأيضا تحركت أمريكا منذ مدة وبشكل عسكري واقتصادي وسياسي واستخدمت النفوذ للسيطرة، وما نشاهده اليوم من حروب على النفوذ في الشرق الأوسط وممراته وأفريقيا وثرواتها ما هو إلا حرب بلا نار بين طرفي صراع قد يفضي في لحظات العتمة إلى حرب أكبر مما نتصور.

وهكذا فإن مستقبل الطاقة لن يتحدد فقط بمن يملك النفط بل بمن يملك مفاتيح عبوره، وفي لحظة تتقاطع فيها المصالح وتضيق فيها الممرات قد يتطور الصراع إلى السيطرة عليها ما يؤدي إلى إعادة كتابة قواعد القوى في النظام الدولي.

وليست بلاد المسلمين ببعيدة على أن تتحرك وتحدث تغييرا كبيرا فهي تملك مبدأ ربانيا وثروات عظيمة وممرات كبرى، فهي في وسط العالم، وإن شاء الله تتحول من تابع إلى متحكم ضمن دائرة مغلقة من الحقول إلى الموانئ، فهي تملك القوة التي لا تأتي من كمية الاحتياط فقط بل من السيطرة المتصلة، فهي تتحكم بالإنتاج (الحقول والقدرة الفائضة) وبالنقل (شبكات أنابيب ومرافق داخلية)، وأيضا تتحكم بالعبور حيث إن كل المضائق من (مضيق هرمز ومضيق باب المندب ومضيق البوسفور والدردنيل... وغيرها) ستصبح من ممتلكات هذه الدولة فتصبح آلية التسعير والبيع والعقود والنقود كلها في يد خليفة المسلمين، وحينما تبنى البنى التحتية الحرجة (موانئ عميقة متعددة ومخازن استراتيجية ومصاف قريبة من نقط الشحن... وغيرها)، فإن الدولة المبدئية؛ دولة الخلافة القائمة قريبا بإذن الله إذا أحكمت قبضتها على حلقات الطاقة والممرات وغيرها تتحول إلى منصة عبور عالمية تدير التدفق بدل أن تطارده.

إن القوة الحقيقية لا تكمن في إغلاق الشرايين بل في القدرة على إبقائها مفتوحة بثمن وشروط هذه الدولة المبدئية ويصبح الاستقرار المدار هو أعلى أشكال النفوذ، فكل ما تحاول أن تملكه الدول الكبرى اليوم هو أصلا ملك لدولة الخلافة، فالحزام والطريق في بلادنا وطريق الحرير الجديد في بلادنا والمضائق هي مضائقنا والطاقة هي طاقتنا والمواد الخام هي لنا بكل أنواعها.

جريدة الراية

لايزال بالمعتقل بعيدا عن اهله وأحبابه لأجل مقالة كتبها نصرة لغزة.

إذا لم تجد عدلاً في محكمة الدنيا فارفع ملفك لمحكمة الآخرة فإن الشهود ملائكة، والدعوى محفوظة، والقاضي أحكم الحاكمين

كيف تكون السيادة بمذكرة تفاهم
مع إيطاليا تجعلنا حرس حدود؟

الخبر: صحيفة إيطالية: روما تعتزم نشر 22 عنصرًا من الحرس المالي الإيطالي في تونس

التعليق:

تستعد إيطاليا لإطلاق مهمة جديدة في تونس خلال سنة 2026، تشمل نشر عناصر من الحرس المالي الإيطالي لتقديم المساعدة والتدريب لفائدة الحرس الوطني البحري التونسي، وذلك في إطار خطة روما لتعزيز حضورها الأمني والعسكري في منطقة المتوسط وشمال إفريقيا.

وتأتي هذه المهمة ضمن ثلاث عمليات دولية جديدة أقرتها الحكومة الإيطالية لسنة 2026، تشمل أيضًا العراق والصومال، في وقت تؤكد فيه روما أنها تعيد توجيه استراتيجيتها الدفاعية نحو قوات "الجاهزية العالية" في ظل تصاعد التوترات الدولية، خاصة على خلفية الحرب الروسية في شرق أوروبا وتراجع الحضور العسكري الأمريكي داخل حلف شمال الأطلسي. ويشير التقرير إلى أن إيطاليا تخطط لنشر ما يصل إلى 11 ألفًا و642 عسكريًا في مختلف مسارح العمليات الخارجية خلال سنة 2026، مع إمكانية تعبئة أكثر من 6 آلاف عنصر إضافي ضمن قوات التدخل السريع والجاهزية القصوى في حال اندلاع أزمات أو حالات طوارئ دولية.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أصل هذه الإتفاقية حيث أن مذكرة التفاهم بشأن الشراكة الإستراتيجية والشاملة بين الاتحاد الأوروبي و الدولة التونسية هذه هي اتفاقية دولية ، تم إبرامها في 16جويلية 2023 في تونس بين الحكومة التونسية والمفوضية الأوروبية .

يهدف الاتفاق، على وجه الخصوص، إلى مكافحة الهجرة غير النظامية في وسط البحر الأبيض المتوسط، وتسهيل ترحيل التونسيين الموجودين في وضعية غير قانونية داخل دول الاتحاد الأوروبي. الخبر من حيث بداياته وملحقاته الحالية كارثي بامتياز فهو يعطي صلاحيات واسعة للتدخل الخارجي في الشأن الداخلي ويجعل من بلادنا منطقة لجوء وتوطين لكل من يتم طردهم من البلدان الأوروبية فتونس بهذه الإتفاقية تتحول من منطقة عبور إلى منطقة توطين وإقامة دائمة.

ليس هذا فقط فالأمر هين إن توقف عند هذا الحد لكن الأدهى والأمر أن يكون كل ذلك ضمن خطة روما لتعزيز حضورها الأمني والعسكري في منطقة المتوسط وشمال إفريقيا. فلسائل أن يسأل ما هذه الخطة التي تتيح لإيطاليا أن تعزز حضورها الأمني والعسكري في تونس ومصر والمغرب والعراق والصومال وهل هذا يستدعي استنفار وحداتها العسكرية المقدرة ب 11 ألفًا و642 عسكريًا في مختلف مسارح العمليات الخارجية خلال سنة 2026، مع إمكانية تعبئة أكثر من 6 آلاف عنصر إضافي ضمن قوات التدخل السريع والجاهزية القصوى في حال اندلاع أزمات أو حالات طوارئ دولية؟ أليس هذا استعمارا مقننا باتفاقيات خزي وعار تجعل من بلداننا مسرحا للعمليات والتدخل الخارجي؟ أليس ما تفعله إيطاليا استشراف للمستقبل واستعداد وتهيئة لأجواء استعمارية في حال حصول قلاقل واضطرابات داخلية؟ إن حالة عدم الإستقرار الدولي والغياب الكلي للقانون الدولي حوّل العالم إلى غابة تملؤها الوحوش الضارية التي انفلتت من عقالها وتوحشت في ممارساتها فصارت الدول الكبرى أكثر توحشا وعدوانية وسال لعابها حول فرائسها المتمثلة في دول العالم الثالث ومن هذا المنطلق تخطط أوروبا ومنها إيطاليا وتتنافس مع نظيراتها وتتكالب على قصعتنا وما هذه الإتفاقية المبرمة إلا صورة للوجه الإستعماري البشع للدول الرأسمالية. إنه لمن الواضح أنه حينما تتحرك الدول العظمى الإستعمارية فهي إنما تتحرك من باب تحقيق أهدافها ومصالحها الاستراتيجية في محيطها وخارجه فتسوغ لتدخلها في الشؤون الدولية بأي عذر تراه وتجمّله فتجعله إنسانيا وتنجح في إخفاء قبحه وسوء نيتها وهي تستعين في كل ذلك بخسة ونذالة الحكام الذين لا يردون يد لامس ويهرولون مطأطئين تلبية للأوامر.

هذه الدول جادة في تحقيق مصالحها رغم ما يلحق بغيرها من مصائب ولا يكترثون وحُق لنا التساؤل: ألا يعقل حكامنا هذه المصائب فينقذون شعوبهم من مصير مظلم يتهددهم أم أن ذلك لا يعنيهم بقدر ما ينالهم من رضا الغرب الكافر؟هل حكامنا جزء منا أم تبع للإستعمار؟

من المعلوم أن مذكرة التفاهم هي وثيقة رسمية تتضمن اتفاقاً بين طرفين أو عدة أطراف، وهي تعد إيذاناً ببدء العمل بين أطراف الاتفاق أكثر منها التزاماً قانونيا. ولذلك يعتبر البعض مذكرة التفاهم اتفاق شرف يفتقد لإلزام العقود القانونية الرسمية.أي بمعنى أن لا صبغة قانونية ملزمة لهذه المذكرة ،ما يعني أنه بالإمكان التراجع عنها وإلغاؤها بالمرة خاصة وقد بان ضررها الفادح على البلاد والعباد فهل يفعلها الحكام ويستعيدون جزءا من سيادة مهدورة؟؟؟؟

خلاصة القول أن العالم جن جنونه وأصبحت دوله ضمن النظام الرأسمالي كالكلاب المسعورة تنهش وتعض فغاب الأمن والأمان وانعدمت الطمأنينة لدى الأفراد والشعوب والدول وإنه آن الأوان ليعود الأمر إلى نصابه،نصاب العدل والطمأنينة والأمن والإستقرار وهذا لا يكون إلا ضمن نظام دولي جديد تحت رعاية الإسلام في دولة خلافة راشدة على منهاج النبوة.

قال تعالى:يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يُحييكم.

أ.علي السعيدي

المدير المسؤول: منصف المقدم
رئيس التحرير: فتحي بن عمارة
WWW.attahrir.info
press@attahrir.info
المقر الاجتماعي: 17، نهج باب الخضراء تونس
الفاكس: 71345949
الهاتف: 71345950
M . I . P.